Publication	Slide
Al Watan	2
Al Khaleej	3
Al Bayan	4
Al Watan	5
Emarat Al Youm	6
Emarat Al Youm	7
Emarat Al Youm	8
Al Watan	9
Al Fajr	10

Publication	Country	Date	Section
Al Watan	UAE	06/02/2013	Local, 6

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

خلال افتتاحه قمة تكنولوجيا الحكومات الخامسة في أبوظبي

علي الخوري: نجاح الإمارات في إصدار شهادات رقمية لسكانها يعزز التعاملات الإلكترونية

علي الخوري خلال إلقاء كلمته

أبوظبي – الوطن:

أكد سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية، أن نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في إصدار شهادات رقمية لغالبية سكانها من خلال نظام السجل السكاني ومشروع بطاقة الهوية، يسهم في تعزيز التعاملات الإلكترونية في الدولة، ويمهد الطريق لتغدو حكومة الإمارات نموذجاً يحتذى به عالمياً في تسخير التكنولوجيا المتقدمة لخدمة مواطنيها والمقيمين على أرضها والارتقاء بنوعية وجودة حياتهم.

وقال الدكتور الخوري في كلمته التي افتتح بها قمة التكنولوجيا الحكومية الخامسة، التي انطلقت فعالياتها في أبوظبي أمس، إن حكومة الإمارات حريصة على المضي بخطوات واثقة نحو تعزيز التفاعل مع مواطنيها في عصر الاتصالات الرقمية المتسارعة، عبر بناء استراتيجية وطنية متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة لأبنائها، من خلال الخطة الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية ٢٠١٢ – ٢٠١٤.

وأضاف أن دولة الإمارات تواصل تطوير البنى التحتية لمنظومة العمل الحكومي، وهي تضع (الإنسان) محوراً لجميع خططها ومشاريعها الاستراتيجية في إطار رؤية الإمارات ٢٠٢١، لتكون في مصاف الدول المتقدمة على مستوى العالم في غضون السنوات الثماني المقبلة.

كما استعرض الدكتور الخوري في الجلسة الأولى للقمة، وبحضور أكثر من ١٠٠ متخصص عالمي في الأنظمة التكنولوجية الحكومية، ورقة عمل بعنوان (البنية التحتية لإدارة الهوية في دولة الإمارات ودورها في تطوير حكومة أكثر شمولية وابتكاراً)، أكد خلالها أن التحول نحو الحكومة الإلكترونية بات حاجة لا غنى عنها لإحداث نقلة نوعية على مستوى الأنظمة الحكومية في العالم.

وأشار الدكتور الخوري إلى أن معظم حكومات العالم تواجه اليوم تحدياً رئيسياً، يتمثل في قدرتها على تعزيز الترابط في أنظمة مؤسسات القطاع العام، وكذلك قدرتها على تطوير أنظمة متقدمة لتأكيد وإثبات هوية المستفيدين من خدماتها في الفضاء الإلكتروني، لافتاً إلى أن ٨٥٪ من مشاريع الحكومة الإلكترونية على مستوى العالم باءت بالفشل أو نجحت بشكل يكاد لا يذكر وفق العديد من الدراسات المتخصصة في مجال الحكومة الإلكترونية.

وأوضح الدكتور الخوري أن تجربة حكومة الإمارات تعتبر اليوم من أنجح التجارب في مجال الاعتماد على الأنظمة التكنولوجية المتقدمة كوسيلة للوصول إلى مستهدفاتها الاستراتيجية والارتقاء بأدائها، وفي تطوير البنية التحتية اللازمة للتحول الإلكتروني الشامل.

وسلط الضوء في ورقته على الجهود التي تبذلها هيئة الإمارات للهوية لتمكين البنية التحتية اللازمة لدعم وتحقيق أهداف الحكومة الإلكترونية الاتحادية لدولة الإمارات، وتعزيز مستويات الثقة بالعمليات الإلكترونية.

كما تضمنت مشاركة الدكتور الخوري في القمة، تعريفاً بعدد من المشاريع المبتكرة، الجاري تطبيقها تحت إشراف هيئة الإمارات للهوية، لتوسيع نطاق استخدامات بطاقة الهوية وجعلها البطاقة الأكثر قيمة وأهمية في الدولة، وفي مقدمتها مشروع "الهوية الرقمية" من خلال مركز التصديق الإلكتروني ومشروع الربط الإلكتروني بين مؤسسات الدولة.

وتهدف قمة التكنولوجيا الحكومية الخامسة التي تقام على مدى يومين في فندق شاطئ روتانا بأبوظبي، تحت عنوان "الحكومة الإلكترونية المبدعة"، إلى التعرف على التحديات التي تواجه الحكومات لتجاوز الفجوة الرقمية وسبل تعزيز الخدمات الإلكترونية.

وتنظم القمة مؤسسة "ذا وورلد ديفيلوبمنت فورم"، وذلك بالشراكة الاستراتيجية مع كل من مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات، وهيئة تنظيم الاتصالات، ولجنة تطوير التكنولوجيا.

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
Al Khaleej	UAE	06/02/2013	Local, 13

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

انطلاق فعاليات قمة توظيف التكنولوجيا الحكومية في أبوظبي

14.8 مليون معاملة تجارية أنجزتها بوابة دبي الإلكترونية في 2012

أبوظبي - سامح الليثي:

شهدت أبوظبي، أمس، أعمال القمة الخامسة لتوظيف التكنولوجيا في الأعمال الحكومية التي تعقد لمدة يومين بعنوان «الحكومة الإلكترونية المبدعة» بالشراكة الاستراتيجية مع مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات وهيئة تنظيم الاتصالات ولجنة تطوير التكنولوجيا.

وشارك في القمة عدد من مسؤولي الدوائر المحلية الحكومية العاملة بدولة الإمارات، إلى جانب مسؤولي شركات التطوير التكنولوجي على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث ناقشوا عدداً من القضايا التي تختص بالتقنيات الحديثة ومشاريع التكنولوجيا الحكومية، ولاسيما في الإمارات في الوقت الحالي والتحديات والقضايا التي تقابل هذا القطاع على الصعيد الدولي.

وقال محمود البستكي الرئيس التنفيذي لدبي التجارية في تصريحات صحفية على هامش القمة، إن المشروع الجديد لتطوير بوابة دبي الإلكترونية يتضمن تحديثا شاملاً للبنية التحتية للبوابة الإلكترونية وإضافة خدمات جديدة لها تواكب التطور الكبير الذي تشهده الحركة التجارية في إمارة دبي، مما يؤهلها لإنجاز 30 مليون معاملة إلكترونية للشركات والتجار بحلول عام 2016.

وأضاف أن المشروع الجديد يتضمن ربط البوابة بجهات حكومية ومحلية عدة أبرزها وزارتا الاقتصاد والخارجية، مما يساعد على سرعة عمليات التخليص للبضائع، ولاشك في أن التطور الكبير الجاري حالياً في المعاملات الإلكترونية والحركة التجارية في الإمارة والعالم استلزم إحداث تطوير شامل للبوابة، حيث تمر 80٪ من تجارة الدولة عبر إمارة دبي.

وأنجزت البوابة الإلكترونية الحالية أكثر من 14.8 مليون معاملة إلكترونية للشركات والتجار خلال عام 2012، ونما عدد الشركات المسجلة بالبوابة خلال السنوات القليلة الماضية بنسبة 20٪ ليصل إلى أكثر من 70 ألف شركة، وتشير التوقعات إلى تضاعف العدد خلال السنوات القلية المقبلة، إضافة إلى نمو عدد المعاملات الإلكترونية إلى نحو ثلاثين مليون معاملة.

ويتضمن المشروع الجديد تسهيلات للشركات والتجار بما يؤدي إلى سرعة تخليص بضائعهم عبر بوابة إلكترونية واحدة، وتم ربط بوابة دبي التجارية سابقاً مع جمارك دبي وموانئ دبي والمنطقة الحرة لجبل علي ومركز دبي للسلع باعتبارها جهات مزودة لخدمة الربط، كما تم الربط مع هيئات أخرى في دبي أبرزها بلدية دبي وهيئة الطرق، إضافة إلى المفاوضات بشأن ضم جهات أخرى لتوفير آلية فعالة متطورة لإصدار المعاملات التجارية.

وقال الدكتور على محمد الخوري، المدير العام لهيئة الإمارات للهوية، أن الهيئة تقوم حالياً بتوزيع نصف مليون «قارئ إلكتروني» على عدد كبير من المصارف ومؤسسات القطاع الخاص وقطاع الخدمات الحكومية بما يؤدي إلى نشر التعامل ببطاقة الهوية لديها.

وبدأت الهيئة مشروع «القارئ الإلكتروني» مع مصرف الهلال في أبوظبي، مشيراً إلى أن نتائج التطبيق كانت إيجابية للغاية، حيث تقلصت المدة الزمنية لإنجاز معاملات البنك مع عملائه بنسبة كبيرة وصلت إلى نحو نصف الساعة في إجراء فتح حساب فقط.

ويتيح المشروع الجديد التصويت عبر الإنترنت للمواطنين حاملي بطاقة الهوية سواء عبر الهاتف المحمول أو جهاز الكمبيوتر أو أجهزة أي باد، لافتاً إلى وجود خصائص عدة للمشروع الجديد تمكنه من التحقق من الشخص المصوت عبر بطاقة الهوية، كما يجري تجريب طريقة الدخول برقم سري يتم استخدامه لمرة واحدة وهي طريقة تطبقها بعض البنوك في الدولة وتتضمن أماناً وحماية كبيرة للمستخدمين.

وخلال الكلمة الافتتاحية للقمة أشار الخوري إلى أن الإمارات تمضي بخطى واثقة نحو تعزيز التفاعل مع مواطنيها في عصر الاتصالات الرقمية المتسارعة وعبر بناء استراتيجية وطنية متكاملة لتحقيق التنمية الشاملة من خلال خطتها الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية 2012-2014 التي تعتبر تجسيداً لسعي الدولة الدؤوب نحو تعزيز مسيرة التحول الإلكتروني على مستوى جميع التعاملات الحكومية.

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
Al Bayan	UAE	06/02/2013	Business, 9

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

70 ألف شركة استفادت من البوابة التجارية الإلكترونية لإمارة دبي

30 مليون معاملة لـ «دبي التجارية» في 2016

بستكي: 14.8 مليون معاملة خلال 2012

خوري: إصدار شهادات رقمية لهويات أغلبية سكان الدولة

هيئة الهوية توزع نصف مليون قارئ إلكتروني

من المصدر

أبوظبي- عبد الحي محمد

تنفذ «دبي التجارية»، المسؤولة عن البوابة التجارية الإلكترونية لإمارة دبي حالياً، مشروعاً يستهدف تطويراً شاملاً للبوابة يؤهلها لإنجاز 30 مليون معاملة إلكترونية للشركات والتجار بحلول عام 2016.

وأوضح محمود البستكي الرئيس التنفيذي لدبي التجارية في تصريحات للصحافيين أمس، على هامش أعمال القمة الخامسة لتوظيف التكنولوجيا في الأعمال الحكومية في أبو ظبي، أن المشروع الجديد يتضمن تحديثاً شاملاً للبنية التحتية للبوابة الإلكترونية، وإضافة خدمات جديدة لها، تواكب التطور الكبير الذي تشهده الحركة التجارية في إمارة دبي.

ونوه بأن المشروع الجديد يتضمن ربط البوابة بعدة جهات حكومية ومحلية، أبرزها وزارتا الاقتصاد والتجارة الخارجية، ما يساعد في عمليات التخليص للبضائع بسرعة كبيرة.

وكشف عن أن البوابة الإلكترونية الحالية أنجزت خلال 2012 أكثر من 14.8 مليون معاملة إلكترونية للشركات والتجار، مشيراً إلى أن عدد الشركات التجارية المسجلة في البوابة يصل حالياً إلى أكثر من 70 ألف شركة. وقال: عدد الشركات نما خلال السنوات القليلة الماضية بنسبة 20 % لكل سنة، ونتوقع زيادة هذه النسبة خلال السنوات الثلاث المقبلة، لتتضاعف بنسبة 100 %، ونعمل على مضاعفة عدد المعاملات الإلكترونية أيضاً، بما يصل إلى ثلاثين مليون معاملة.

تسهيلات

وأشار إلى أن المشروع الجديد يتضمن تسهيلات للشركات والتجار، بما يؤدي إلى سرعة تخليص بضائعهم، وذلك عبر بوابة إلكترونية واحدة، مشيراً إلى أنه تم ربط بوابة دبي التجارية سابقاً مع جمارك دبي، وموانئ دبي، والمنطقة الحرة لجبل علي، ومركز دبي للسلع، باعتبارها جهات مزودة لخدمة الربط، كما تم الربط مع هيئات أخرى في دبي، أبرزها بلدية دبي وهيئة الطرق، ونسعى إلى ربط هيئات ومؤسسات أخرى، بحيث نوفر على الشركات والتجار الكثير من الوقت والمال. وقال: فلسفة التطوير الجديد هي خدمة الشركة والتاجر بشكل مباشر وسريع، بحيث تقدم له البوابة الخدمات والمعلومات التي تهمه هو فقط، وليس شركات أخرى، بمعنى أن شركة النقل التي تريد خدمة معينة تختص بمجال التخليص أو الشحن من البوابة، سيتوفر لها معلومات خاصة بها فقط، دون الإبحار في معلومات وإجراءات التخليص لشركات أخرى، وهذا بلا شك سيوفر الوقت والجهد.

ونوه بأن بوابة دبي التجارية تأسست عام 2003، وحققت نجاحات كبيرة، إلا أن التطور الكبير الجاري حالياً في المعاملات الإلكترونية والحركة التجارية في الإمارة والعالم، استلزم إحداث تطوير شامل للبوابة، موضحاً أن 80 % من تجارة الدولة تمر عبر إمارة دبي.

هيئة الهوية

وأكد الدكتور علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية، على أن الهيئة تقوم حالياً بتوزيع نصف مليون «قارئ إلكتروني» على عدد كبير من المصارف ومؤسسات القطاع الخاص والقطاع الحكومي، بما يؤدي إلى نشر التعامل ببطاقة الهوية لديها.

ونوه بأن الهيئة بدأت مشروع «القارئ الإلكتروني» مع مصرف الهلال في أبو ظبي، مشيراً إلى أن نتائج التطبيق كانت إيجابية للغاية، حيث تقلصت المدة الزمنية لإنجاز معاملات البنك مع عملائه بنسبة كبيرة، وصلت إلى نحو نصف ساعة في إجراء فتح حساب فقط.

ونوه بأن الهيئة تلقت طلبات من عشرات البنوك والمصارف وهيئات الخدمات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، لمدها بأجهزة القارئ الإلكتروني، موضحاً أن المشروع يتضمن نحو مليون جهاز يتم توزيعها على مدار عامين.

وأوضح أن الهيئة تعمل على تسهيل إجراءات التعامل بين الجهات الحكومية والخاصة من جهة، والمواطنين والمقيمين من جهة أخرى، لتنفيذ برنامج التحول الإلكتروني للحكومة بشكل سريع، مشيراً إلى أن بطاقة الهوية ستصبح تدريجياً هي الوثيقة الرسمية للتعامل في الدولة، بدلاً من خلاصة القيد للمواطن، أو جواز السفر للمقيم.

وقال: لقد نجحت هيئة الإمارات للهوية في إصدار شهادات رقمية للهوية لأغلبية سكان الدولة، الأمر الذي سيسهم في تعزيز التعاملات الإلكترونية، ويمهد الطريق لتغدو حكومة الإمارات نموذجاً يحتذى به عالمياً في تسخير التكنولوجيا المتقدمة لخدمة مواطنيها والمقيمين على أرضها، والارتقاء بنوعية وجودة حياتهم.

تحول إلكتروني

وشدد الخوري على أن حكومة الإمارات تسارع في إنجاز مشروعها للتحول الإلكتروني، موضحاً أن لهذا المشروع فوائد كبيرة، سيتم جنيها بعد الانتهاء منه. وقال: لدينا خطط واضحة لنشر التحول الإلكتروني، ونساعد الجهات الحكومية والخاصة على إنجاحه، كما نسعى إلى أن تعتد جميع الجهات الحكومية ببطاقة الهوية كوثيقة رسمية في تعاملاتها مع المواطنين والمقيمين. وألقى الدكتور علي الخوري كلمة في افتتاح القمة، أشار فيها إلى أن الإمارات تمضي بخطى واثقة نحو تعزيز التفاعل مع مواطنيها في عصر الاتصالات الرقمية المتسارعة، وعبر بناء استراتيجية وطنية متكاملة، لتحقيق التنمية الشاملة من خلال خطتها الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية 2012 – 2014، والتي تعتبر تجسيداً لسعي الدولة الدؤوب نحو تعزيز مسيرة التحول الإلكتروني على مستوى جميع التعاملات الحكومية.

وذكر أن القيادة الرشيدة لدولة الإمارات أدركت تلك التحديات، وبادرت نحو تطوير البنى التحتية لمنظومة العمل الحكومي، وهي تضع الإنسان محوراً لجميع خططها ومشاريعها الاستراتيجية، وفق رؤية الإمارات 2021، لتكون من أفضل دول العالم في غضون السنوات الثمان المقبلة.

تطوير الخدمات

ومن جانبه، قال وزير التنمية الإدارية المصري الأسبق الدكتور أحمد درويش، إن تطبيق نموذج الحكومة الإلكترونية يستهدف في المقام الأول تطوير الخدمات الحكومية، وتسهيل وتبسيط الحصول عليها، مع توفير الوقت والجهد والتكلفة اللازمة للحصول عليها، وقال إن الجيل الجديد في تكنولوجيا الخدمات الحكومية، يستهدف عدم إصدار أوراق هوية وطنية مكتوبة، بل وضعها على الهواتف المتحركة، بحيث تتم كافة التعاملات مع الجهات الحكومية عبر الهواتف المتحركة، بدون اضطرار المواطنين إلى الذهاب لهذه الجهات.

تصويت إلكتروني

أشار علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية، إلى أن الهيئة تطور تطبيقات إلكترونية عديدة، أبرزها تطبيقات لعملية التصويت الإلكتروني، لافتاً إلى وجود مشروع لدى الهيئة يتم إنجاز مرحلته الأولى بنهاية العام الجاري، بالتصويت عبر الإنترنت، ويلبي احتياجات جهات عديدة، أبرزها غرف التجارة والصناعة في الدولة، ونوه بأن المشروع الجديد يقوم على إتاحة التصويت عبر الإنترنت للمواطنين حاملي بطاقة الهوية، سواء، عبر الهاتف المحمول أو الكمبيوتر أو أجهزة أي باد. لافتاً إلى إمكانية التحقق من الشخص المصوت عبر بطاقة الهوية. كما يجري تجريب طريقة الدخول برقم سري، يتم استخدامه لمرة واحدة. وهي طريقة تطبقها بعض البنوك في الدولة.

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
Al Watan	UAE	06/02/2013	Business, 4

الحكومة الإلكترونية المبدعة محور قمة التكنولوجيا الحكومية الخامسة

أبوظبي – الوطن:

بدأت قمة التكنولوجيا الحكومية الخامسة والتي تنظمها مؤسسة ذا وورلد ديفيلوبمنت فورم أعمالها أمس في أبوظبي ولمدة يومين ٥ و٦ فبراير وتنعقد دورة هذا العام تحت عنوان " الحكومة الإلكترونية المبدعة" وذلك بالشراكة الإستراتيجية مع مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات وهيئة تنظيم الإتصالات ولجنة تطوير التكنولوجيا.

وعلى هامش مشاركته في القمة قال الدكتور أحمد درويش، وزير التنمية الإدارية المصري السابق والمتحدث في القمة قال إن الحكومات الإلكترونية تمهد الطريق لتوفير حياة أسهل للمواطن من خلال توفير الخدمة الحكومية بشكل أبسط وأسرع وزيادة مشاركة المواطن في عملية إتخاذ القرار، مشيراً إلى أن الدول العربية أطلقت مشروعات الحكومة الإلكترونية بشكل أول بأخر بناء علي احتياجاتها وأولوياتها.

وحول طبيعة مشاركته في القمة، قال درويش: سوف اقوم بطرح تصور جديد حول مفهوم الحكومة السلسة غير الظاهرة، موضحاً: لكي أكون أكثر وضوحا فلنسأل أنفسنا "من الذي يرغب بالتعامل مع الحكومات؟ تقريبا لا أحد!! وأضاف: إذا ما استطاعت الحكومات أن تضمن أن القواعد الحكومية سوف تطبق دون أن يلاحظ المتعامل أو المستثمر تفاصيل هذا العملية وتعقيداتها فسوف يعد هذا نجاحاً كبيراً لأي حكومة.

وأكد الدكتور درويش أن الإتجاه الأن هو تقديم خدمات أكبر من خلال متطلبات أو عمليات أقل وذلك بناء علي وجود بنية تحتية تكنولوجية تحقق التكامل بين الدوائر الحكومية، ومن خلال ذلك يمكن بطريقة إبداعية توقع احتياجات المواطن وتوفيرها قبل الطلب. وقال إن الفائدة الكبري من هذا المفهوم هي خلق شبكة آمنة وعادلة اجتماعياً للتعاملات الحكومية، واصفاً ذلك بأنه الشغل الشاغل للكثير من الحكومات الأن علي مستوى العالم مشيراً إلى أن الحكومات سوف تتبنى هذا المفهوم وتطبقه في السنوات القريبة.

وأختتم درويش إن قمة التكنولوجيا الحكومية فرصة هامة لمشاركة الأفكار الإبداعية المطروحة في هذا المجال لمواجهة التحديات والاحتياجات في العالم العربي والتي تكاد تكون متشابهة الى حد بعيد في كل الدول العربية بالإضافة الى كون القمة منصة لمناقشة التكنولوجيا الجديدة وتقييم مدى ملائمتها لإحتياجات المنطقة.

وقد شاركت هيئة الإمارات للهوية سوف في القمة حيث أستعرض الدكتورعلي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية، تجربة حكومة الإمارات في التخطيط للتحول إلى مزيد من الشمول والابتكار. مسلطاً الضوء على الكيفية التي تقوم بها هيئة الهوية بتجهيز البنية التحتية لإدارة الهوية للمساهمة في تحقيق أهداف الحكومة. لافتاً إلى الأهمية التي تمثلها البنى التحتية في بناء وتعزيز مستويات الثقة في العمليات الإلكترونية في بيئة كل من الحكومة الإلكترونية وكذلك التجارة الإلكترونية. ومن المقرر أن تتضمن مشاركة الدكتور الخوري في القمة تعريفاً بعدد من المشاريع المبتكرة الجاري تطبيقها تحت إشراف هيئة الإمارات للهوية لتوسيع نطاق استعمال بطاقة الهوية لتشمل خدمات الهواتف المحمولة وغيرها من خدمات.

من جانبه أشار خالد عيد الرئيس التنفيذي لمؤسسة ذا وورلد ديفيلوبمنت فورم إلى أن الإحصاء الذي أجرته الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ حول الحكومات الإلكترونية أظهر زيادة ملحوظة لدور الحكومات الإلكترونية في تعزيز التنمية الشاملة القائمة على المشاركة، وأشار إلى أن ذلك النمو يتواكب مع الطلب المتنامي لتطبيق معايير الشفافية في كل أرجاء العالم. وأضاف إن تطبيقات الحكومة الإلكترونية صنعت تحولاً مذهلاً في مستوى الأداء المتوقع أن تقوم به الحكومات، باستخدام الـ التكنولوجيا من أجل تعزيز خدمات مطورة ومنصفة تتمحور حول خدمة الناس. وقال عيد إن الفجوة الرقمية تمثل أبرز التحديات التي تواجه التطبيق الفعال للحكومات الإلكترونية، موضحاً أن هذه الفجوة تتمثل في محدودية وصول المجتمعات الفقيرة وقاطنوا الأماكن النائية إلى تلك الخدمات، الأمر الذي يستدعي – أكثر من اي وقت مضى – رعاية ودعم الخدمات الإلكترونية المتنقلة، وتكنولوجيا السحاب التي يمكن الوصول إليها من كل مكان، وأكشاك الخدمات الإلكترونية وغيرها من

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
Emarat Al Youm	UAE	06/02/2013	Business, 18, part 1

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

«الإمارات للهوية» توزّع نصف مليون «قارئ إلكتروني».. وتعدّ مشروعاً للتصويت عبر الإنترنت

30 مليون معاملة إلكترونية لبوابة «دبـ

عبير عبدالحليم • أبوظبي

أعلنت هيئات محلية واتحادية خلال «القمة التكنولوجية الحكومية الخامسة»، التي بدأت أعمالها في أبوظبي، أمس، عن توجهات وخطط عملية لتطبيق التكنولوجيا في الخدمات الحكومية، والتحول نحو الحكومة الإلكترونية، تيسيراً على المتعاملين، وتوفيراً للكلفة والوقت.

وكشفت شركة «دبي التجارية»، الجهة المسؤولة عن البوابة التجارية الإلكترونية لدبي، عن مشروع يستهدف تطويراً شاملاً للبوابة، يؤهلها لإنجاز 30 مليون معاملة إلكترونية للشركات التجارية والصناعية والمستثمرين والتجار بحلول عام 2016، في وقت بدأت فيه هيئة الإمارات للهوية، بتوزيع نصف مليون «قارئ إلكتروني» على عدد كبير من المصارف وقطاع الخدمات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص خلال العام الجاري، لتعزيز التعامل ببطاقة الهوية لديها.

وأضافت الهيئة على هامش القمة التي تنظمها مؤسسة «دا وورلد ديفيلوبمنت»، أن المشروع يتضمن مليون جهاز، سيتم توزيعها على مدار عامين، لافتة إلى مشروع سيتم إنجاز مرحلته الأولى قبل نهاية العام الجاري، خاص بالتصويت عبر الانترنت.

وأكد مشاركون في المؤتمر أن تغيير الثقافية السائدة في أي مجتمع ضرورة لنجاح الحكومة الإلكترونية، لافتين إلى أن الفجوة الرقمية في المجتمعات تمثل أبرز التحديات التي تواجه التطبيق الفعال للحكومات الالكترونية.

مشروع تطويري

تفصيلاً، قال الرئيس التنفيذي لـ«دبي التجارية»، محمود البستكي، في تصريحات للصحافيين، أمس، على هامش أعمال «قمة التكنولوجيا الحكومية الخامسة»، إن «المشروع التطويري الجديد يتضمن تحديثاً شاملاً للبنية التحتية للبوابة الإلكترونية، وإضافة خدمات جديدة لها تواكب التطور الكبير الذي تشهده الحركة التجارية في دبي»، لافتاً إلى أن المشروع يؤهل البوابة

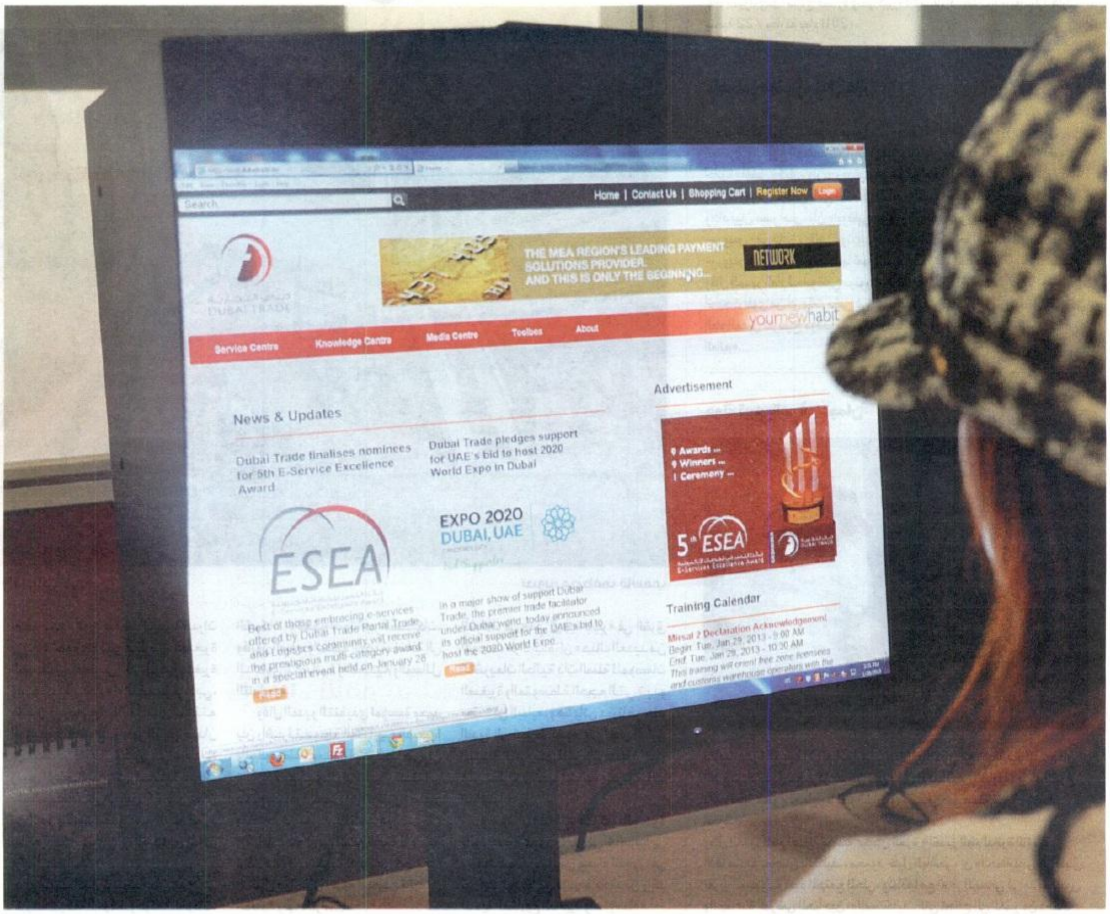

الفجوة الرقمية تمثل أبرز التحديات التي تواجه التطبيق الفعال للحكومات الإلكترونية.

الإمارات اليوم

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
Emarat Al Youm	UAE	06/02/2013	Business, 19, part 2

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

ـي التجارية» بحلول عام 2016

لانجاز 30 مليون معاملة إلكترونية للشركات التجارية والصناعية والمستثمرين والتجار بحلول عام 2016.

وأضاف أن «المشروع يركز على ربطا البوابة بالجهات والدوائر الحكومية الاتحادية والمحلية، وأبرزها وزارتا الاقتصاد والتجارة الخارجية، ما يساعد على عمليات تخليص البضائع بسرعة كبيرة وكفاءة أعلى، كما يتضمن تسهيلات كبيرة للمتعاملين تؤدي إلى سرعة تخليص بضائعهم عبر بوابة إلكترونية واحدة تضم مختلف الدوائر والجهات التي يحتاج المستثمر للتعامل معها».

وأكد أنه «تم ربط بوابة دبي التجارية مع (جمارك دبي)، و(موانئ دبي) و(المنطقة الحرة لجبل علي)، و(مركز دبي للسلع)، باعتبارها جهات مزودة لخدمة الربط، فضلا عن هيئات أخرى أبرزها بلدية دبي، وهيئة الطرق والمواصلات، فيما نبحث بحث حالياً ربط هيئات ومؤسسات أخرى لتوفير الكثير من الوقت والمال على الشركات والتجار».

وأشار البستكي إلى أن «فلسفة التطوير الجديد، تستند إلى خدمة المتعاملين بشكل مباشر وسريع، من خلال تقديم خدمات ومعلومات تهمهم، وتنقع في صميم اهتمامهم»، مذكراً أن «بوابة دبي التجارية» تأسست عام 2003، وحققت نجاحات كبيرة، إلا أن التطور الكبير الجاري حالياً في المعاملات الإلكترونية والحركة التجارية في الإمارة والعالم، استلزم إحداث تطوير شامل للبوابة، خصوصاً أن 80٪ من إجمالي تجارة الدولة تمر عبر دبي.

وأفاد بأن «البوابة الإلكترونية الحالية أنجزت خلال عام 2012 أكثر من 14.8 مليون معاملة إلكترونية للشركات والتجار وكبار المستثمرين»، متوقعاً ازدياد هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى نحو 30 مليون معاملة، خلال فترة تراوح بين ثلاث وأربع سنوات مقبلة.

وكشف عن أن «عدد الشركات التجارية المسجلة في البوابة يصل حالياً إلى أكثر من 70 ألف شركة، فيما نما عدد الشركات

المدير العام لـ «هيئة الإمارات للهوية»
علي الخوري:

«بطاقة الهوية ستصبح تدريجياً الوثيقة الرسمية للتعامل، بدلاً من خلاصة القيد للمواطن، أو جواز السفر للمقيم».

المتعاملة مع البوابة خلال السنوات القليلة الماضية بنسبة 20٪ سنوياً».

قارئ إلكتروني

من جانبه، قال المدير العام لـ«هيئة الإمارات للهوية»، الدكتور علي محمد الخوري، إن «الهيئة توزع حالياً نصف مليون (قارئ إلكتروني) على عدد كبير من المصارف وقطاع الخدمات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، بهدف تعزيز التعامل ببطاقة الهوية لديها».

وأضاف أن «الهيئة بدأت مشروع (القارئ الالكتروني) مع مصرف الهلال في أبوظبي، وحقق المشروع نتائج إيجابية، إذ تقلصت المدة الزمنية لإنجاز معاملات البنك مع المتعاملين معه، خصوصاً في ما يتعلق بإجراءات فتح الحسابات المصرفية بشكل كبير».

وأوضح أن «الهيئة تلقت طلبات من عشرات البنوك والمصارف وهيئات الخدمات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص لمدها بأجهزة القارئ الإلكتروني»، لافتاً إلى أن المشروع يتضمن نحو مليون جهاز يتم توزيعها على مدار عامين، حد أقصى.

وثيقة رسمية

وأكد الخوري أن «بطاقة الهوية ستصبح تدريجياً الوثيقة الرسمية للتعامل في الدولة، بدلاً من خلاصة القيد للمواطن، أو جواز السفر للمقيم»، مشيراً إلى أن ذلك مسألة وقت فقط. وأضاف أن «الهيئة تعمل على تسهيل إجراءات التعامل بين الجهات الحكومية والخاصة من جهة، والمواطنين والمقيمين من جهة أخرى، لتنفيذ برنامج التحول الإلكتروني للحكومة بشكل سريع».

ولفت إلى ان «الإمارات للهوية» تمكنت من إصدار شهادات رقمية للهوية لمعظم سكان الدولة، ما يسهم في تعزيز التعاملات الإلكترونية الحكومية، وتحسين الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين على السواء».

تصويت عبر الإنترنت

وكشف الخوري أن «لدى الهيئة مشروعاً سيتم إنجاز مرحلته الأولى قبل نهاية العام الجاري، خاص بالتصويت عبر الإنترنت، يلبي احتياجات جهات عدة، من بينها غرف التجارة والصناعة والشركات الكبرى العاملة في الدولة»، مؤكداً أن الهيئة تطور حالياً تطبيقات إلكترونية عدة، أبرزها تطبيقات عملية التصويت الإلكتروني.

وأوضح أن «المشروع الجديد يقوم على فكرة إتاحة التصويت عبر الإنترنت للمواطنين حاملي بطاقة الهوية، سواء من خلال الهواتف المحمولة الذكية، أو من خلال أجهزة الكمبيوتر»، مشدداً على وجود خصائص للمشروع تمكنه من التحقق من الشخص المصوت عبر بطاقة الهوية، كما يجري تجريب طريقة الدخول برقم سري يتم استخدامه لمرة واحدة، بهدف توفير مزيد من ضمانات الأمان، وتوفير حماية كبيرة للمستخدمين.

وأكد أن «بعض البنوك بدأت في تطبيق هذه التقنية أخيراً».

الرئيس التنفيذي لـ «دبي التجارية»
محمود البستكي:

«70 ألف شركة تجارية مسجلة في البوابة، و20٪ نمواً سنوياً في عدد الشركات المتعاملة مع البوابة خلال السنوات القليلة الماضية».

حكومة إلكترونية

وكان المدير العام لهيئة الإمارات للهوية، ألقى كلمة في افتتاح القمة، قال فيها، إن «الإمارات تمضي بخطى واثقة نحو تعزيز التفاعل مع مواطنيها في عصر الاتصالات الرقمية المتسارعة، عبر بناء استراتيجية وطنية متكاملة لتحقيق التنمية الشاملة، من خلال خطتها الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية 2012 ـ 2014، وذلك في اطار سعي الدولة نحو تعزيز مسيرة التحول الإلكتروني على مستوى جميع التعاملات الحكومية».

وأضاف أن «التحول نحو الحكومة الإلكترونية أصبح ضرورة لا غنى عنها، لإحداث نقلة نوعية على مستوى الأنظمة الحكومية»، لافتاً إلى أن التحدي الأكبر أمام الحكومات يتمثل في قدرتها على تعزيز الترابط بين أنظمة مؤسساتها، وتطوير أنظمة متقدمة لتأكيد وإثبات هوية المستفيدين من خدماتها في الفضاء الإلكتروني الذي يشهد تطوراً يوماً بعد يوم».

ثقافة سائدة

من جانبه، قال وزير التنمية الإدارية المصري الأسبق، الدكتور أحمد درويش، إن «تطبيق نموذج الحكومة الإلكترونية يستهدف في المقام الأول تطوير الخدمات الحكومية، وتسهيل وتبسيط الحصول عليها، مع توفير الوقت والجهد والتكلفة اللازمة للحصول عليها».

وأضاف أن الجيل الجديد في تكنولوجيا الخدمات الحكومية يستهدف عدم إصدار أوراق هوية ومثية مكتوبة، بل وضعها على الهواتف المحمولة لتتم التعاملات مع الجهات الحكومية عبر الهواتف المحمولة من دون اضطرار المواطنين إلى الذهاب إلى هذه الجهات والوقوف في طوابير طويلة للحصول على الخدمة».

وأوضح أنه «يتم حالياً دفع رسوم اكثر من 150 خدمة حكومية في مصر عن طريق الإنترنت»، مشيراً إلى أن تغيير الثقافة السائدة في أي مجتمع ضرورة لنجاح الحكومة الإلكترونية، نظراً لرفض الكثير من المواطنين عمليات الحصول على خدمات عبر الإنترنت، خصوصاً اذا تضمنت دفع أموال أو تقديم أوراق ثبوتية مهمة، باعتباره مفهوماً حديثاً، ويعتبره البعض يدخل في اطار الخصوصية».

وأشار إلى أن «الاتجاه في العالم حالياً هو تقديم خدمات أكبر من خلال متطلبات أو عمليات أقل، وذلك بناء على وجود بنية تحتية تكنولوجية تحقق التكامل بين الدوائر الحكومية، بطريقة إبداعية تقدم احتياجات المواطن وتوفيرها قبل الطلب».

وذكر أن «الفائدة الكبرى من هذا المفهوم هي تأسيس شبكة آمنة وعادلة اجتماعياً للتعاملات الحكومية»، واصفاً ذلك بأنه الشغل الشاغل للكثير من الحكومات على مستوى العالم.

وأعرب عن ثقته بأن تتبنى الحكومات هذا المفهوم وتطبقه في السنوات القريبة.

إحصاء للأمم المتحدة

قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة «ذا وورلد ديفيلوبمنت فورم»، خالد عيد، إن «الإحصاء الذي أجرته الأمم المتحدة عام 2012 حول الحكومات الإلكترونية أظهر زيادة ملحوظة لدور الحكومات الإلكترونية في تعزيز التنمية الشاملة القائمة على المشاركة».

وأوضح أن «ذلك النمو يتواكب مع الطلب المتنامي لتطبيق معايير الشفافية في كل أرجاء العالم»، مشيراً إلى أن تطبيقات الحكومة الإلكترونية صنعت تحولاً مذهلاً في مستوى الأداء المتوقع أن تقوم به الحكومات باستخدام التكنولوجيا، لتعزيز خدمات مطورة ومنصفة تتمحور حول خدمة المواطنين».

وأكد أن «الفجوة الرقمية تمثل أبرز التحديات التي تواجه التطبيق الفعال للحكومات الإلكترونية»، لافتاً إلى أن هذه الفجوة تتمثل في محدودية وصول المجتمعات الفقيرة وقاطني الأماكن النائية إلى تلك الخدمات، الأمر الذي يستدعي، أكثر من أي وقت مضى، رعاية ودعم الخدمات الالكترونية المتنقلة والتكنولوجيا السحابية التي يمكن الوصول إليها من كل مكان، وأكشاك الخدمات الإلكترونية، وغيرها من الابتكارات التي تجعل تلك الخدمات متوافرة لقطاعات المجتمع كافة.

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
Emarat Al Youm	UAE	06/02/2013	Local, 11

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

«الهوية»: المشروع يعزز التعاملات الإلكترونية

أكد مدير عام هيئة الإمارات للهوية، الدكتور المهندس علي محمد الخوري، أن نجاح الدولة في إصدار شهادات رقمية لأغلبية سكانها، من خلال نظام السجل السكاني ومشروع بطاقة الهوية، يسهم في تعزيز التعاملات الإلكترونية في الدولة، ويمهد الطريق لتغدو حكومة الإمارات نموذجاً يحتذى به عالمياً في تسخير التكنولوجيا المتقدمة لخدمة مواطنيها والمقيمين على أرضها، والارتقاء بنوعية وجودة حياتهم. وقال في كلمته التي افتتح بها قمة التكنولوجيا الحكومية الخامسة، التي انطلقت فعالياتها في أبوظبي أمس، إن الإمارات تواصل تطوير البنى التحتية لمنظومة العمل الحكومي، وهي تضع الإنسان محوراً لجميع خططها ومشروعاتها الاستراتيجية في إطار رؤية الإمارات 2021، لتكون في مصاف الدول المتقدمة على مستوى العالم في غضون السنوات الثماني المقبلة.

واستعرض الخوري في الجلسة الأولى للقمة، وبحضور أكثر من 100 متخصص عالمي في الأنظمة التكنولوجية الحكومية، ورقة عمل بعنوان «البنية التحتية لإدارة الهوية في دولة الإمارات ودورها في تطوير حكومة أكثر شمولية وابتكاراً»، أكد خلالها أن التحول نحو الحكومة الإلكترونية بات حاجة لا غنى عنها لإحداث نقلة نوعية على مستوى الأنظمة الحكومية في العالم. وتهدف القمة إلى التعرف إلى التحديات التي تواجه الحكومات لتجاوز الفجوة الرقمية وسبل تعزيز الخدمات الإلكترونية. • أبوظبي ـ الإمارات اليوم

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
Al Watan	UAE	06/02/2013	Business, 1 & 2

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

انطلاق أعمال قمة التكنولوجيا الحكومية في أبوظبي

أكد سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية أن نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في إصدار شهادات رقمية لغالبية سكانها من خلال نظام السجل السكاني ومشروع بطاقة الهوية يسهم في تعزيز التعاملات الإلكترونية في الدولة ويمهد الطريق لتغدو حكومة الإمارات نموذجا يحتذى به عالميا في تسخير التكنولوجيا المتقدمة لخدمة مواطنيها والمقيمين على أرضها والارتقاء بنوعية وجودة حياتهم.

وقال الدكتور الخوري في كلمته التي افتتح بها قمة التكنولوجيا الحكومية الخامسة التي انطلقت فعالياتها في أبوظبي اليوم إن حكومة الإمارات حريصة على المضي بخطوات واثقة نحو تعزيز التفاعل مع مواطنيها في عصر الاتصالات الرقمية المتسارعة عبر بناء استراتيجية وطنية متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة لأبنائها.

٠٢ «

انطلاق أعمال قمة التكنولوجيا الحكومية في أبوظبي

أكد سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية أن نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في إصدار شهادات رقمية لغالبية سكانها من خلال نظام السجل السكاني ومشروع بطاقة الهوية يسهم في تعزيز التعاملات الإلكترونية في الدولة ويمهد الطريق لتغدو حكومة الإمارات نموذجا يحتذى به عالميا في تسخير التكنولوجيا المتقدمة لخدمة مواطنيها والمقيمين على أرضها والارتقاء بنوعية وجودة حياتهم.

وقال الدكتور الخوري في كلمته التي افتتح بها قمة التكنولوجيا الحكومية الخامسة التي انطلقت فعالياتها في أبوظبي اليوم إن حكومة الإمارات حريصة على المضي بخطوات واثقة نحو تعزيز التفاعل مع مواطنيها في عصر الاتصالات الرقمية المتسارعة عبر بناء استراتيجية وطنية متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة لأبنائها من خلال الخطة الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية ٢٠١٢ - ٢٠١٤.

وأضاف أن دولة الإمارات تواصل تطوير البنى التحتية لمنظومة العمل الحكومي وهي تضع الإنسان محورا لجميع خططها ومشاريعها الاستراتيجية في إطار رؤية الإمارات ٢٠٢١ لتكون في مصاف الدول المتقدمة على مستوى العالم في غضون السنوات الثماني المقبلة.

واستعرض الدكتور الخوري في الجلسة الأولى للقمة وبحضور أكثر من ١٠٠ متخصص عالمي في الأنظمة التكنولوجية الحكومية ورقة عمل بعنوان «البنية التحتية لإدارة الهوية في دولة الإمارات ودورها في تطوير حكومة أكثر شمولية وابتكارا» أكد خلالها أن التحول نحو الحكومة الإلكترونية بات حاجة لا غنى عنها لإحداث نقلة نوعية على مستوى الأنظمة الحكومية في العالم.

وأشار إلى أن معظم حكومات العالم تواجه اليوم تحديا رئيسيا يتمثل في قدرتها على تعزيز الترابط في أنظمة مؤسسات القطاع العام وتطوير أنظمة متقدمة لتأكيد وإثبات هوية المستفيدين من خدماتها في الفضاء الإلكتروني.. لافتا إلى أن ٨٥٪ من مشاريع الحكومة الإلكترونية على مستوى العالم باءت بالفشل أو نجحت بشكل يكاد لا يذكر وفق العديد من الدراسات المتخصصة في مجال الحكومة الإلكترونية. وام

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
Al Fajr	UAE	06/02/2013	Local, 3

انطلاق أعمال قمة التكنولوجيا الحكومية في أبوظبي

•• أبوظبي-وام:

أكد سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية أن نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في إصدار شهادات رقمية لغالبية سكانها من خلال نظام السجل السكاني ومشروع بطاقة الهوية يسهم في تعزيز التعاملات الإلكترونية في الدولة ويمهد الطريق لتغدو حكومة الإمارات نموذجا يحتذى به عالميا في تسخير التكنولوجيا المتقدمة لخدمة مواطنيها والمقيمين على أرضها والارتقاء بنوعية وجودة حياتهم.

وقال الدكتور الخوري في كلمته التي افتتح بها قمة التكنولوجيا الحكومية الخامسة التي انطلقت فعالياتها في أبوظبي اليوم إن حكومة الإمارات حريصة على المضي بخطوات واثقة نحو تعزيز التفاعل مع مواطنيها في عصر الاتصالات الرقمية المتسارعة عبر بناء استراتيجية وطنية متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة لأبنائها من خلال الخطة الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية 2012-2014.

وأضاف أن دولة الإمارات تواصل تطوير البنى التحتية لمنظومة العمل الحكومي وهي تضع الإنسان محورا لجميع خططها ومشاريعها الاستراتيجية في إطار رؤية الإمارات 2021 لتكون في مصاف الدول المتقدمة على مستوى العالم في غضون السنوات الثماني المقبلة.

واستعرض الدكتور الخوري في الجلسة الأولى للقمة وبحضور أكثر من 100 متخصص عالمي في الأنظمة التكنولوجية الحكومية ورقة عمل بعنوان البنية التحتية لإدارة الهوية في دولة الإمارات ودورها في تطوير حكومة أكثر شمولية وابتكارا أكد خلالها أن التحول نحو الحكومة الإلكترونية بات حاجة لا غنى عنها لإحداث نقلة نوعية على مستوى الأنظمة الحكومية في العالم. وأشار إلى أن معظم حكومات العالم تواجه اليوم تحديا رئيسيا يتمثل في قدرتها على تعزيز الترابط في أنظمة مؤسسات القطاع العام وتطوير أنظمة متقدمة لتأكيد واثبات هوية المستفيدين من خدماتها في الفضاء الإلكتروني ..لافتا إلى أن 85 في المائة من مشاريع الحكومة الإلكترونية على مستوى العالم باءت بالفشل أو نجحت بشكل يكاد لا يذكر وفق العديد من الدراسات المتخصصة في مجال الحكومة الإلكترونية. وأوضح الدكتور الخوري أن تجربة حكومة الإمارات تعتبر اليوم من أنجح التجارب في مجال الاعتماد على الأنظمة التكنولوجية المتقدمة كوسيلة للوصول إلى مستهدفاتها الاستراتيجية والارتقاء بأدائها وفي تطوير البنية التحتية اللازمة للتحول الإلكتروني الشامل. وسلط الدكتور الخوري الضوء في ورقته على الجهود التي تبذلها هيئة الإمارات للهوية لتمكين البنية التحتية اللازمة لدعم وتحقيق أهداف الحكومة الإلكترونية الاتحادية لدولة الإمارات وتعزيز مستويات الثقة بالعمليات الإلكترونية. كما تضمنت مشاركة الدكتور الخوري في القمة تعريفا بعدد من المشاريع المبتكرة الجاري تطبيقها تحت إشراف هيئة الإمارات للهوية لتوسيع نطاق استخدامات بطاقة الهوية وجعلها البطاقة الأكثر قيمة وأهمية في الدولة وفي مقدمتها مشروع الهوية الرقمية من خلال مركز التصديق الإلكتروني ومشروع الربط الإلكتروني بين مؤسسات الدولة.

وتهدف قمة التكنولوجيا الحكومية الخامسة التي تقام على مدى يومين في فندق شاطئ روتانا بأبوظبي تحت عنوان الحكومة الإلكترونية المبدعة إلى التعرف على التحديات التي تواجه الحكومات لتجاوز الفجوة الرقمية وسبل تعزيز الخدمات الإلكترونية.

وينظم القمة مؤسسة ذا وورلد ديبلومنت فورم بالشراكة الاستراتيجية مع كل من مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات وهيئة تنظيم الاتصالات ولجنة تطوير التكنولوجيا.

MEDIAwatch Middle East